مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.د. عمار حميد ياسين، أ.م.د. عبير سهام مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7372
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية

أ. د. عمار حميد ياسين
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أ.م.د. عبير سهام مهدي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

ammar.hameed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Employing options for countering violent extremism strategies in Iraq and its future prospects

prof. Ammar hameed yasien prof.Ass. Abeer seham mahdi

College of Political Science/University of Baghdad

الملخص

أن للتطرف العنيف أسباب متنوعة تقف وراء ظهوره وتمدده في دول العالم المختلفة على نطاق واسع، إذ إن لكل بيئة ظروفها وخصوصياتها الكلية والفرعية التي تسهم في تعزيز القدرة التأثيرية للسلوكيات العنفية في إطار مجتمع ما، لاسيما إذا علمنا إن التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب كسلوكيات عنفية متطرفة مدمرة للبناء المجتمعي ما كان ليستمر لولا وجود بيئة حاضنة وظروف تساعد في انتشاره واستمرارية قدراته التأثيرية في البناء السياسي والمجتمعي، إذ ان موضوع البحث يعد مدخلاً فيما بعد لفهم وتحديد مقومات الاستجابة الإستراتيجية حيال المواقف والأفعال والإجراءات والتدابير المتنوعة في أطار آليات مكافحة التطرف العنيف، لاسيما إن العراق أصبح ساحة للصراعات الدولية التي أسهمت في ظهور الإرهاب وتمدده في البيئة العراقية. وعليه فقد

استند البحث الى فرضية مفادها: إن هناك علاقة طردية تقوم على وجود ارتباط وثيق بين توظيف الخيارات الإستراتيجية للقوة وصياغة مدركات الفعل الاستراتيجي التي تسهم في تعزيز آليات منع ومكافحة التطرف العنيف، إي كلما تمكنا من توظيف بدائل واليات متنوعة في مكافحة التطرف العنيف وأنماطه المستحدثة، كلما تمكنا من تعزيز أو توظيف مجموعة من الرؤى والتصورات المستقبلية والسلوكيات ذات العلاقة بالأداء الاستراتيجي العقلاني المتوازن حيال البيئتين الداخلية والخارجية مما سوف يسهم ذلك في الارتقاء بمكانة الدولة وترقية أدوارها في مواجهة هذه التحديات ذات العلاقة بمكافحة التطرف العنيف وتمويله أو قد تؤدي إلى التراجع إذا ما كان خيارات الأداء الاستراتيجي سلبية مما سيكون له إسقاطات سلبية على واقع البيئة العراقية هذا من جانب، ومن جانب أخر أحادية الأساليب والتدابير المستخدمة في إطار مكافحة التطرف العنيف واعتمادها على كيفية توظيف القوة الصلبة دون صياغة مدركات إستراتيجية ذات خيارات متنوعة الأداء بما يكفل لنا إمكانية تكتيل قدرات شاملة تعزز من فاعلية الأنساق التأثيرية في أطار مكافحة التطرف العنيف.

الكلمات المفتاحية: التطرف العنيف،ممكنات الاداء الاستراتيجي، خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف، التربية والتوعية الامنية، السلوكيات العنفية، المناصحة الفكرية.

summary

Violent extremism has a variety of reasons behind its emergence and expansion in different countries of the world on a large scale, as each environment has its own circumstances and macro and sub-specificities that contribute to strengthening the

influencing ability of violent behavior within the framework of a society, especially if we know that violent extremism leads to terrorism as violent extremist behavior. Destructive to the social structure, it would not have continued without the existence of an incubating environment and conditions that help in its spread and the continuity of its influential capabilities in the political and societal construction, as the subject of the research is considered an entry point later to understand and identify the elements of the strategic response to the various positions, actions, procedures and measures within the framework of the mechanisms of combating violent extremism, especially if Iraq has become an arena for international conflicts that contributed to the emergence and expansion of terrorism in

the Iraqi environment .

Accordingly, the research was based on the hypothesis that: There is a direct relationship based on the existence of a close link between the use of strategic options for force and the formulation of perceptions of strategic action that contribute to strengthening the mechanisms of preventing and combating violent extremism, that is, whenever we are able to employ alternatives and various mechanisms in combating violent extremism and its emerging patterns,Whenever we are able to

promote or employ a set of visions, future perceptions, and behaviors related to rational and balanced strategic performance towards the internal and external environments, this will contribute to raising the status of the state and upgrading its roles in facing these challenges related to combating violent extremism and its financing, or may lead to a retreat if it is The strategic performance options are negative, which will have negative projections on the reality of the Iraqi environment on the one hand ,On the other hand, the unilateral methods and measures used in the framework of combating violent extremism depend on how to employ hard power without formulating strategic perceptions with various performance options, which guarantees us the possibility of accumulating comprehensive capabilities that enhance the effectiveness of influence systems within the framework of combating violent extremism.

Keywords: violent extremism, strategic performance enablers, anti-extremism strategies options, security education and awareness, violent

behaviors, intellectual advice .

المقدمة:

إن الإرهاب كان محدداً في أطار دولة ما من حيث أهداف العمليات التي تقوم بها المنظمات والجماعات العنفية المسلحة، وفي أحيان أخرى أداة بيد الدولة توظفها أجهزتها المخابراتية لتحقيق أهدافها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن نلاحظ هنا أن ظاهرة الإرهاب أصبحت منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتطورة الابتعاد، فقد تنوعت صور الإرهاب وتعددت أدواته واتسعت مديات فعله ألتأثيري إلى خارج نطاق الحدود الجيوبوليتكية لدولة ما، لذا أصبحت ظاهرة عالمية تهدد مخاطرها جميع دول العالم (أنموذج داعش حالياً)، لذا نجد انه يقف وراء هذا التطور عوامل أساسية منها السمة الترابطية التي جعلت العالم أشبة بالقرية الكونية الصغيرة نتيجة التداخل بفعل التطورات التكنولوجية وإفرازات العولمة، فضلاً عن اتجاهات الخطاب السياسي الأمريكي لمرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001 تجاه الدول العربية والإسلامية والذي أسهم في تصاعد ردود الفعل السلبية ضد الدول الغربية، وهذا ما عملت على توظيفه الجماعات العنفية الإرهابية لدعم وجودها وكسب المزيد من التأييد على المستويين المادي والمعنوي، لإدامة زخم الفعل ألعنفي وتمددها وفاعليتها التأثيرية في انساق النظام العالمي الجديد، وقد مثلت أحداث 11 أيلول 2001، وما بعدها من بروز تنظيم داعش الإرهابي تحولا نوعياً في توظيف التطرف العنيف وممكناته الإستراتيجية وتحويله من سلوكيات متطرفة إلى أفعال إرهابية.

أهمية البحث:أن للتطرف العنيف أسباب متنوعة تقف وراء ظهوره وتمدده في دول العالم المختلفة على نطاق واسع، إذ إن لكل بيئة ظروفها وخصوصياتها الكلية والفرعية التي تسهم في تعزيز القدرة التأثيرية للسلوكيات العنفية في إطار مجتمع ما، لاسيما إذا علمنا إن التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب كسلوكيات عنفية متطرفة مدمرة للبناء

المجتمعي ما كان ليستمر لولا وجود بيئة حاضنة وظروف تساعد في انتشاره واستمرارية قدراته التأثيرية في البناء السياسي والمجتمعي، لاسيما إن الجماعات العنفية لم تعد تعمل بطريقة عشوائية بل لديها القدرة على بلورة مفاهيم ورؤى أساسية تستند عليها في صياغة انساق خططها الإستراتيجية وإدارة اقتصاديات تمويلها عبر مصادر التمويل المشروعة وغير المشروعة.

وقد تم التركيز على دراسة موضوع توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف (داعش أنموذجا)، كونه وصفاً للحالة ومدخلاً فيما بعد لفهم وتحديد مقومات الاستجابة الإستراتيجية حيال المواقف والأفعال والإجراءات والتدابير المتنوعة في أطار مكافحة التطرف العنيف، لاسيما إن العراق أصبح ساحة للصراعات الدولية التي أسهمت في ظهور الإرهاب وتمدده في البيئة العراقية، والذي افرز انعكاسات سلبية على معطيات الواقع الأمني العراقي والذي يؤثر بدوره على المعادلة الأمنية الإقليمية، نتيجة عدم إمكانية صياغة منظور استراتيجي تكون له ادوار ايجابية في تحقيق الاستقرار في إدارة طبيعة العلاقات الإقليمية ومن ثم فأن مكافحة التطرف العنيف ومصادر تمويله، لاسيما في العراق تتطلب إنتاج رؤية عالمية جديدة تتناسب مع إشكاليات التغيير الذي طرأ على بنية النظام الدولي، لذلك يجب تعزيز وتكتيل الأداء الاستراتيجي النوعي المتكامل للحد من إمكانية مراكمة القوة التي تسعى الجماعات العنفية الإرهابية إلى توظيفها من اجل تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، مما يشكل تحدياً أساسيا لإمكانية صياغة هذه البدائل والخيارات الإستراتيجية بعناية فائقة في دوائر التخطيط الاستراتيجي العراقي التي توفر بطبيعة الحال الفرص الايجابية لكيفية فهم العلاقة بين طبيعة التهديد وصياغة إدراك عقلاني رشيد يستند إلى مقومات الاستجابة الذكية في كيفية مواجهة تحديات ظاهرة التطرف العنيف، إي أدراك التهديد

ومضمونه، وتخمين الإمكانات والنوايا، أي إن إدراك التهديد هو المتغير الحاسم ما بين السلوكيات المتطرفة والفعل ورد الفعل في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، وهذا الأمر ذو علاقة ارتباطيه بإمكانية فهم مداخل إدراك التهديد التي تتداخل ضمن ثلاثة حلقات تكاملية، الأولى، أدراك الأهداف والمصالح، والثانية، الدوافع والحوافز، والثالثة، إدراك السلوك العنفي، وهذا التأطير النظري يوفر لصانع القرار الاستراتيجي مدركات ذهنية وفرص ايجابية لتحديد مقوم الاستجابة الفاعلة لمواجهة تداعيات ظاهرة التطرف العنيف، فضلاً عن الفرضيات الأخرى ذات العلاقة بادراك الذات، وإدراك حجم التهديدات في المحيطين الإقليمي والدولي ومدى التقاطع والتلاقي، وإدارة التغيير، فضلاً عن مكامن قوة الدولة والوهن الاستراتيجي، كل ذلك يشكل مقومات شاملة ومهمة للإدارة الإستراتيجية الناجعة والعقلانية لصياغة خيارات ذات مضامين شاملة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى ظاهرة الإرهاب.

المشكلة البحثية:تستند الى فكرة مفادها: إن التطرف العنيف يشكل حقيقة واقعة لها تأثيرات متناثرة على كل جوانب الحياة الإنسانية، نتيجة تنوع أسبابه ومصادره والتي مازالت البيئة العراقية تعاني من إسقاطاتها السلبية هذا من جانب، ومن جانب أخر أحادية الأساليب والتدابير المستخدمة في إطار مكافحة التطرف العنيف واعتمادها على كيفية توظيف القوة الصلبة دون صياغة مدركات إستراتيجية ذات خيارات متنوعة الأداء بما يكفل لنا إمكانية تكتيل قدرات شاملة تعزز من فاعلية الأنساق التأثيرية في أطار مكافحة التطرف العنيف، لاسيما إن هناك إمكانية للتحول في سلوك التنظيمات المتطرفة من الاشتباك المباشر إلى توظيف ما يسمى بالخلايا النائمة لمرحلة ما بعد تنظيم داعش الإرهابي، مما يتطلب صياغة إستراتيجية وطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، لذلك يمكن لنا بلورة جملة من التساؤلات:

1-ما المقصود بالتطرف العنيف ودلالاته اللغوية والاصطلاحية؟

2-ما هي أسباب التطرف العنيف ؟

3- ما هي مستويات التطرف العنيف؟

4-ما هي ممكنات خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف(طبيعة البدائل واليات التوظيف؟

5- ما هو دور وسائل الأعلام في توظيف التربية الأمنية في إطار مكافحة التطرف العنيف؟

6-ما هو دور التنمية البشرية في مكافحة التطرف العنيف؟

7- ما هي الآليات الأساسية لتوظيف دور المؤسسات لمجتمعية في إطار مكافحة التطرف العنيف؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها: إن هناك علاقة طردية تقوم على وجود ارتباط وثيق بين توظيف الخيارات الإستراتيجية للقوة وصياغة مدركات الفعل الاستراتيجي التي تسهم في منع ومكافحة التطرف العنيف، إي كلما تمكنا من توظيف بدائل متنوعة في مكافحة التطرف العنيف وأنماطه المستحدثة، كلما تمكنا من تعزيز أو توظيف مجموعة من الرؤى والتصورات والسلوكيات ذات العلاقة بالأداء الاستراتيجي العقلاني المتوازن حيال البيئتين الداخلية والخارجية مما سوف يسهم ذلك في الارتقاء بمكانة الدولة وترقية أدوارها في مواجهة هذه التحديات ذات العلاقة بمكافحة التطرف العنيف وتمويله أو قد تؤدي إلى التراجع إذا ما كان خيارات الأداء الاستراتيجي سلبية.

منهجية البحث: استند البحث على المنهج الاستقرائي في توصيف دلالات الدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، فضلا عن المدخل الوصفي التحليلي من اجل تحقيق الأسلوب العلمي الرصين في معالجة مضامين البحث وإشكالياته المفاهيمية والوصول الى استدلالات ذات نتائج علمية تصب في خدمة الأهداف المتواخاة من وراء البحث.

هيكلية البحث

لقد انتظم البحث ضمن إطار أربعة مباحث، المبحث الأول تناول، مفاهيم التطرف والتطرف العنيف(لغة واصطلاحاً)، أما المبحث الثاني، فقد اختص بدراسة أسباب التطرف العنيف، أما المبحث الثالث فقد ركز على مناقشة مستويات التطرف العنيف، في حين جاء المبحث الرابع في اطار معالجة توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: في مفاهيم التطرف والتطرف العنيف(لغة واصطلاحاً):

أولاً: مفهوم التطرف لغة: التطرف لغة مشتق من الطرف اي (الناحية) او منتهى كل شي، وتطرف(أتي الطرف) وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، وكلمة التطرف تستدعي للخاطر كلمة الغلو التي تعني تجاوز الحد، وهو من (غلا) (زاد وارتفع وجاوز الحد)، ويقال الغلو في الأمر والدين[1]. وتطرف، يتطرف، تطرفاً، فهو متطرف، والمفعول متطرف، أي رأى خصاماً في الشارع فتطرف جانباً او ابتعد إلى الطرف أو الجانب الأخر، ويقال تطرفت الشمس إي دنت إلى الغروب،ويتطرف في أفكاره إي يتجاور حد الاعتدال والحدود المعقولة ويبالغ فيها، وتطرف الشي أي اخذ من أطرافه، فضلا على كونه حد الشيء وحرفه، وعدم الثبات في الأمر والابتعاد عن الوسطية

والخروج عن المألوف ومجاوزة الحد[2]، فالأصل في التطرف تكمن في مسألتين أساسيتين هما، في المسائل الحسية، كالتطرف في ممارسة الشعائر التعبدية، وفي المسائل المعنوية كالتطرف في الدين والفكر والقيم والسلوك[3].

ثانياً: مفهوم التطرف اصطلاحاً: التطرف مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال زيادة أو نقصاناً، والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها، إذ يرى الدكتور عزمي بشارة إن الهدف السياسي للمتطرف هو الذي ينفي الواقع المناقض للفكرة، ويعد الساعين إليه بديلا للأخلاق، ويشغل مكانة مبدئها الأعلى بحيث تشتق منه أو هو هدف يخضع الأخلاق له بصورة كاملة بحيث لا يتمتع المعيار الأخلاقي بأي استقلالية عن الهدف السياسي[4].

يعد التطرف عملية تعلم وتنشئة نفسية واجتماعية تطورية تراكمية وتفاعلية رسمية وغير رسمية، وعملية بناء معتقدات واتجاهات نحو الذات والأخر تتطور تدريجياً من السياق إلى الفكر ثم إلى الفعل، وتخالف النظام الاجتماعي العام وتتمركز في التفاعل بين الشخصي للجماعة وتوظف العنف والأساليب غير الديمقراطية بهدف تغيير المجتمع قسريا وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية وفق معتقد الجماعة واستبعاد وإقصاء الأخر مع مشاعر سلبية تتسم بالكراهية، وتعمل وفق مسارات شخصية ووسيطة وكلية ذات مسارات أفقية بين الحاضنات، وعمودية التطوري الشخصي[5].

وفي السياق ذاته يفهم التطرف بأنه العملية التي يتم بموجبها تبني نظام معتقدات متطرف بما في ذلك الرغبة في توظيف أو تعزيز أو تسهيل العنف كطريقة في التأثير على التغير الاجتماعي[6].

والتطرف هو اتخاذ الفرد أو الجماعة موقفاً متشدداً إزاء فكر أو إيديولوجية في قضية ما أو محاولة خلق نوع من التعصب الديني في أطار بيئة الفرد أو الجماعة[7].

إذن التطرف هو عملية انتهاج نظام القيم المتطرفة في السلوك جنبا إلى جنب مع التعبير بالقبول والدعم أو استخدام العنف والترهيب كوسيلة لتحقيق التغيرات أو تحفيز الآخرين على القيام بذلك، لاسيما إذا علمنا إن المرحلة الأكثر خطورة من التطرف من قبل فرد أو مجموعة هي الأفعال الإرهابية[8].

بتوصيف أخر التطرف عملية تقود إلى نشاط إيديولوجي أو دني لإحداث التغير الراديكالي في البنية المجتمعية، عن طريق توظيف المدركات ألتأثيري المعنوية والمادية للفرد أو الجماعة في من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف سياسية[9].

ثالثاً: في مفهوم التطرف العنيف: يعد التطرف العنيف ظاهرة مركبة تشتمل معاني التطرف الفكري وتحوله من مستوى الفكر إلى مستوى توظيف العنف والإرهاب شريطة توافر البيئة الحاضنة له، إذ يشمل مفهوم التطرف العنيف مختلف أشكال التطرف المصحوبة بالعنف في إطار الدولة والمجتمع، كما أن أساليب مواجهته لا تشتمل على الأساليب العسكرية فحسب بل الأساليب غير العسكرية كالإجراءات الوقائية واسلون المواجهة الفكرية، وهنا نلاحظ توصيفا للبعد الأيديولوجي للتطرف العنيف، لاسيما انه قبل ان يتحول إلى ممارسة النشاط العملي يكون عبارة عن مجموعة من الأفكار التي يقتنع بها الفرد عبر مراحل معينة تختلف مدتها تبعا للتركيبة النفسية للفرد ذاته وتبعا لدرجة تأثير بيئته الاجتماعية والسياسية[10].

وفي أطار خطة لمنع التطرف العنيف عقدتها منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول عام 2015، تم تقديم الوصف الآتي: التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى

تعريف محدد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها آو على نظام عقائد معين. وقد أشار التقرير الاممي ذاته الى إن التطرف العنيف يؤدي تحفيز الفعل الإرهابي، كما ان تحديد تعريف للظاهرة يكون من اختصاص الدول الأعضاء، فضلا على ان هذا التعريف يبقي مفهوم التطرف العنيف* غامضاً ويجعله قابلاً للتأويل وإمكانية تغيير مفرداته[11].

وفي ظل التطور الذي وصل إليه آليات الفعل الإرهابي وتوظيفه التكنولوجيا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فضلا على تطور دراسات الشخصية الإرهابية والعوامل المؤدية إلى الانخراط في أطار نشاطات الجماعات والتنظيمات المتطرفة، لذا أصبح من المتفق عليه إن مفهوم التطرف العنيف يشتمل على توظيف خيارات المواجهة غير العسكرية، لان الأمر يتعلق أساسا بمنظومة فكرية عقائدية متطرفة قد تتحول في إيه لحظة إلى ممارسة العنف المسلح والإرهاب، لاسيما إذا أخذنا أنموذج داعش نجد إن التفكير بالتطرف كمجال لفاعلية الحركات والتنظيمات الإرهابية في العراق أصبح يشكل تهديدات فعلية حيال منظومة الأمن الوطني، لاسيما بعد هزيمة التنظيم الإرهابي، إذ إن إمكانية التحول في سلوكيات التنظيمات المتطرفة من الاشتباك المباشر إلى وضع التحضر أو كما يسمى تفعيل نشاطات الخلايا النائمة، الأمر الذي يفرض علينا انتهاج إستراتيجية واضحة لمكافحة التنظيمات الإرهابية إي الانتقال من مكافحة الإرهاب إلى مواجهة سلوكيات التطرف العنيف في ظل أمكانية اعتماد خيارات إستراتيجية فاعلة لمنعه من التحول مرة ثانية إلى دائرة الفعل الإرهابي[12].

يفهم مفهوم التطرف والمتطرف أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، إذ يفهم المتطرف بأنه شخص يخفي شعور كامن برغبة عميقة تتمثل في تغيرات اجتماعية وسياسية أصولية، أما التطرف يفهم على انه تطور الجاهزية لتحقيق ودعم التغيرات البعيدة

المدى في إطار البنية المجتمعية والتي تتعارض مع النظام العام او تحمل في ثناياها تهديدات مباشره له[13].

ويعرف التطرف العنيف بأنه العملية التي يقدم بها الأفراد لاسيما الفئة العمرية الشبابية إلى نظام الرسائل والمعتقد الإيديولوجي الذي يحفز للانتقال من المعتقدات السائدة المعتدلة إلى تبني وجهات نظر متشددة، إذ إن التفكير المتطرف بأي حال من الأحوال إشكالية في نفسها، ويصبح تهديدا للأمن الوطني نتيجة الذين يتبنون أو ينخرطون في أعمال العنف و العمل المباشر كوسيلة لتعزيز التشدد السياسي والفكري والديني[14].

أما جنسن فقد عرف التطرف العنيف بأنه عملية يستند من خلالها الأفراد تدريجيا على الآراء والأفكار التي قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على العنف السياسي هذا من جانب، ومن جانب أخر عرف أونكيرنك التطرف العنيف: بأنه عملية تطوير الشخصية بحيث يعتمد الفرد أكثر من أي وقت مضى على توظيف أفكار وأهداف سياسية أو دينية متطرفة ويتولد لدية الاقتناع بأن بلوغ هذه الأهداف يبرر الأساليب المتطرفة بعده عملية نفسية واجتماعية للالتزام بمذهب سياسي او ديني متطرف[15]، وهذا يقودنا إلى القول إن التطرف العنيف هو العملية التي يقوم بها الأفراد من تلقاء أنفسهم أو كجزء من مجموعة ومن ثم قبول الايديولوجيات المتطرفة، لذا فان التطرف العنيف هو الظاهرة التي برزت في أوائل القرن الحادي والعشرين بسبب البيئة الإعلامية الجديدة التي أسهمت في تمكين أنماط الاتصال التي يمكن توظيفها من قبل الأفراد والجماعات لممارسة الإقناع والتنظيم وسن العنف مع إمكانية حدوث ذلك بشكل كبير ولكن بدون التيقن من كيفية حدوث الفراغ ألمفاهيمي الذي يملئوه التطرف.

إذن التطرف العنيف هو عملية فردية أو جماعية تكون عادة في حالة استقطاب سياسية وتخلي عن الممارسات العادية للحوار والتوافق والتسامح بين الجهات والجماعات السياسية التي لها مصالح متباينة من جانب واحد أو من كلا الجانبين في الصراع المزدوج لمصلحة الالتزام المتزايد للانخراط في تكتيكات المواجهة لشن الحروب، ومن خلال تحليل هذا التعريف نجد انه يشتمل على[16]:

1-التوظيف غير العنيف عن طريق الوسائل الإكراهية الضاغطة.

2-أشكال مختلفة من العنف السياسي بخلاف الإرهاب.

3-نشاطات التشدد العنيف في شكل من أشكال الإرهاب وجرائم الحرب.

المبحث الثاني: أسباب التطرف العنيف :

إن فهم أسباب التطرف يتطلب فهما دقيقاً لمكوناته وأسبابه على المستوى الجزئي(الفرد)، والمستوى الوسطي (الأسرة)، والمستوى الكلي(المجتمع)، لاسيما انه يرتبط بمفهوم التطرف عدة مفاهيم ذات علاقة بالتطرف العنيف والتشدد، واجتثاث التطرف، والانفصال عن الفكر المتطرف، لاسيما إن التطرف هو عملية تعلم تراكمية تطورية، تستند إلى بناء نظام إيديولوجيا ومعتقدات متعارضة مع النسق الاجتماعي عن طريق توظيف القوة والعنف كوسيلة في تحقيق الأهداف والتفاعل عن طريق إحداث عملية تغيير قسري الذي يرتكز على تعزيز المشاعر السلبية التي تتسم بالكراهية نحو الأخر وكيفية إقصائه وتشكيل قاعدة للتمركز الجمعي والاجتماعي والديني والسياسي[17]، وفي ضوء ذلك سوف نركز على دراسة أسباب التطرف العنيف وفق التدرج الآتي:

أولاً: محركات التطرف العنيف عوامل الدفع والجذب: إن عوامل الدفع تشير إلى أن الظروف الهيكلية التي يمكن أن تدفع الفرد إلى التطرف العنيف خصوصية الظروف التي تدفع الأفراد نحو الانتماء للمجموعات المتطرفة العنيفة، عدم وجود فرص اجتماعية واقتصادية(البطالة والفقر)، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، التهميش والتمييز والظلم الاجتماعي، وضعف إجراءات الحكومة سوء إدارة الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتوظيف السجناء داخل السجون لتطوير ونشر الشبكات المتطرفة والإرهابية، أما عوامل الجذب للانضمام إلى للجماعات المتطرفة فهي تشمل مجموعة من الحوافز الفردية لاستقطاب المجندين المحتملين، والأساس المنطقي المستخدم لتشريع العنف، كتشويه وإساءة توظيف المعتقدات والإيديولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية[18].

إن عوامل الدفع على سبيل المثال المظالم المحلية، والمشاكل الشخصية، وعوامل الجذب مثل القرابة، الإيديولوجية المتطرفة، والخطابات المتطرفة، التي تلعب دورا في التطرف والتعبئة على العنف. وغياب برامج الحماية التي توفرها السياسات الوطنية للتربية السلمية داخل الأسرة وضعف برامج التأهيل والمساعدات والرعاية الاجتماعية، انتشار الأفكار المتطرفة في قطاع التربية والتعليم[19].

كما إن عدم مأسسة الاهتمام بقضية التطرف، اذ لا يزال يعكس الطابع اللحظي أو الانتقائي، على سبيل المثال إن الكثير من التصريحات الرسمية لا تذكر التطرف إلا مقرونا بالإرهاب، مما افرز لنا واقعا مقرونا بخاصية الطابع الانتقائي في التعامل مع أشكال التطرف، لذا فان السياسات الحكومية الداخلية لا تزال تتعامل مع التطرف الديني على انه الشكل الأكثر أهمية دون ايلاء اهتمام مماثل للأبعاد الأخرى للتطرف مثل التطرف السياسي، والتطرف الاجتماعي، فضلا على الطبيعة المتحولة للجماعات

المتطرفة بحسب خصوصية البيئة التي تعمل فيها[20]، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن محدودية الجهات المعنية بمكافحة بالتطرف، إذ لا تزال مرتبطة بدور المؤسسات الأمنية والعسكرية، دون تطوير نوعا من الشراكة بين مراكز الفكر، مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية لتكون قادرة على مكافحة التطرف العنيف بصورة فعالة[21].

ثانيا: العوامل النفسية والاجتماعية التي تشكل دوراً كبيراً في تعزيز مخرجات التعصب والعنف، إذ نجد إن جميع هذه العوامل تكمن في ما تحمله نفوس الآخرين من تعصب متزامن بمظاهر الغضب والعدوانية، فعلى سبيل المثال نرى غلبة مفهوم التعصب على المواطنة، إذ يظهر المفهومين في الأنساق الاجتماعية، إذ تصبح كل فئة في المجتمع تدافع عن حقوق طائفتها أو دينها بغض النظر عن اشتراكهم في الكرامة الإنسانية، لذا نجد بروزا واضحا للحكومات ذات التقسيمات الطائفية[22].

فالجهل بالدين وأصوله وقواعده ومقاصده، إذ إن النظرة السطحية للدين من أكثر أسباب التعصب والتطرف، على سبيل المثال الإنسان المتمسك بالدين بشكل سطحي يبتعد عن روح الدين ومقاصده التي جعلها الله هدفا لوجود الإنسانية، أما الجاهل يتمسك بأمور لم يأمر بها الدين ظاناً أنها من أصول الدين، لاسيما إن هناك تفسيرا للعقيدة وفقا للمصالح الفردية أو الجماعية، لذا فقد تسببت الاختيارية المنحازة في تكوين صور الغلو والتطرف على حساب الموضوعية الوسطية[23]، فالتعصب الديني هو التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها، وهي حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكية تتصف بالتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم[24].

ومن الأسباب الأخرى للتطرف العنيف مدى فاعلية مدخلات ومخرجات التعليم والتنشئة الاجتماعية* التي تستند على ثقافة الاستعلاء ورفض الأخر وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة السياسية، لان التصورات التأمرية جعلت الأفراد يميلون نحو العداوة بدون النظر عل أنهم بشر يمكن أن تختلف أفكارهم ونظرتهم من حيث العقائد والعادات والتقاليد، فضلا على الخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، وثلاثية الفقر والأمية والجهل التي تحفز الأفراد نحو الانسياق وراء خطاب ديني مشوه و فتاوى وتأويلات مغلوطة، بسبب عدم مراعاة عنصر التعقيد والتشابك والتداخل الذي توجد عليه القضايا المعروضة يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الاختلاف والاجتهاد، بل كثيرا ما تعطل فعالية العقل، لان الأمر في منطق الغلاة بسيط له أجوبته الحاسمة، فضلا عن عدم التفرقة بين النص الإلهي وأقوال العلماء، إذ يعتبر أقوال العلماء دينا غير قابل للخطأ او المناقشة[25].

كما إن غياب النظرة العلاجية لظاهرة التطرف العنيف، إذ تم استغلالها محليا ودوليا، مما أدى إلى بروز منظمات إرهابية كالقاعدة وتنظيم داعش الإرهابي، التي تسعى لتوظيف جهودها لنشر إيديولوجيتها الدينية في الإطار السياسي، مما ساعد في بروز مصطلحات كالتطرف العنيف[26].

ثالثاً: العوامل السياسية: إن فشل الأنظمة السياسية القومية التي سيطرت على الحكم في معظم الدول الإسلامية بعد انتهاء مرحلة السيطرة الاستعمارية في تجسيد وتحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها شعوبها، فضلا على لجوء الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية إلى توظيف العنف والاضطهاد في مواجهة المطالب الشعبية التي كانت تنادي بها الشعوب الإسلامية، مما ولد بالمقابل شعوراً لدى البعض بأن الحل هو العودة إلى القيم الإسلامية التي هجرها المسلمون ففقدوا أمجادهم وتفوقهم[27].

إن دعم الدول الغربية للمساعدة في تأسيس الجماعات الدينية التي أمدتها وساندتها ماديا ومعنويا في قتال السوفيت في أفغانستان عام 1979، ومشاعر العداء الواضحة للمسلمين في الدول الغربية، وظهور التصرفات المسيئة للإسلام ومعتقداته مثل فرض حظر الحجاب في بعض الدول الغربية، والنشر المتكرر لرسوم مسيئة للرسول(ص) في بعض الصحف الأوربية، كل ذلك اوجد مصداقا لدعوات الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تنادى وتدعو إلى الجهاد ضد الكفار، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نؤشر الهجوم على صحيفة شارلي ابيدو الفرنسية عام 2015 بعد نشرها رسوما مسيئة للرسول (ص) الا دليلا على ردود الفعل التي اكتسبت طابعا عنفيا متشدداً[28].

إن التحولات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية كانت فرصة جيدة للتنظيمات المتشددة لتطوير آليات عملها، إذ أثرت العولمة وتداعياتها في المنطقة التي تكفلت في الوقت ذاته بتعزيز الخطاب الأصولي الذي تجاوز حدود الدولة في المنطقة، إذ يفترض السياسي والأستاذ الجامعي الفرنسي (أوليفيه روا): إن الأصولية هي شكل الدين الأفضل تكيفا مع العولمة، لأنه يضطلع بإزالة هويته الثقافية المحلية، ويتخذ من ذلك أداة لطموحه إلى العالمية[29].

إن هذا الخطاب المتأثر بالعولمة والمبشر بإطار أيديولوجي ومتجاوزا لحدود الدولة، كان له صدى عند التنظيمات الإرهابية المتشددة، وهذا الأمر كشف لنا عن هشاشة بنيوية في الدول العربية الإسلامية، إذ تراجع دور الدولة في ضبط أمنها وحدودها، وتعاظم تأثير الانتماءات الأولية، وتعزيز ادوار الفاعلين من غير الدول لاسيما الجماعات العنفية التي قامت بتوسيع تحالفاتها العابرة للحدود الوطنية ، لاسيما في ظل

دور الوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني المسيس الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف العنيف[30].

المبحث الثالث: مستويات التطرف العنيف:

إن عملية التطرف العنيف تتطور زمانيا ومكانيا ويغذيها على المستوى الشخصي الأزمات الشخصية والضغوط العامة في ظل وجود حاضنات تبني وتعزز قيم التطرف العنيف، اذ ينتج عن هذه الأزمات والضغوط العامة بناء نظم معتقدات متطرفة صفرية، ويؤدي تكوين نظام معتقدات صفرية وستاتيكية إلى تمركز شخصي وجماعي واجتماعي وديني وثقافي وعرقي مولدا مشاعر سلبية تتسم بالكراهية والرفض للأخر وفي ظل هذه الاتساق السلبية وبالتزامن مع تقلص فرص التنمية والتمكين السياسي والاجتماعي يتم توظيف وسائل غير ديمقراطية تستند إلى استخدام العنف في كيفية التعامل والتفاعل مع الأخر في ظل استراتيجيات الإقصاء والاستبعاد للأخر، مما ينتج لنا سلوكيات اندفاعية ذات مؤشرات سلبية نحو الأخر، فضلا عن محاولة التغيير القسري لسلوكيات وانساق البنية المجتمعية والتي تؤدي بالمحصلة إلى إنتاج تفاعلات التطرف العنيف، لاسيما إن عملية التطرف العنيف عملية تطورية ذات مسارات أفقية بين الحاضنات ذات المحركات الاجتماعية بشقيها الرسمي وغير الرسمي والحاضنات الكبرى المتمثلة بالثقافة الاجتماعية المتطرفة، ومن هنا يمكن لنا أن نركز على مستويات التطرف العنيف وفق الأنساق الآتية:

أولاً:المستوى الجزئي او الشخصي: يشمل المستوى الجزئي النزعات والصفات الشخصية عن الفرد كالعدوانية وضبط الذات المنخفض، والاندفاعية السلبية، وخبرة الفرد في مجال المظالم أو ارتباطه بها أو عضويته في جماعات متطرفة أو الشعور

بالحرمان النسبي والظلم وعدم المساواة في مجال العدالة الاجتماعية، فالتطرف العنيف ليس اختيار شخصي بحت ، بيد انه نتيجة تنشئة اجتماعية تراكمية لمجموعة تفاعلات تبدأ بالاستعدادات والخبرات الشخصية للفرد ويتطور ضمن مسارات وحاضنات تساهم في تكوين المعتقدات المتطرفة وتؤدي إلى ترسخيها في ذهنية الفرد في إطار منظومته الاجتماعية، هذه المعطيات التراكمية على المستوى الشخصي تحفز الفرد إلى بناء أيديولوجية ومعتقدات متطرفة خارجة عن أطار النظام الاجتماعي تتشكل على المستوى الصفري غير القابل للنقاش الذي يرتكز إلى الخبرة ي مجال الأزمات ولاسيما أزمة الهوية والانكشاف العاطفي، وعدم الرضا، والشعور بالمظالم، وتجذر النظرة الايجابية للعنف في ذهنية الفرد وفق مسارات تراكمية تؤدي إلى شرعنة العنف وتطوير ضبط ذاتي منخفض يمتاز بالاندفاعية العدوانية العنيفة ويتم ترجمته إلى سلوكيات متشددة تجاه المجتمع[31].

ثانياً: المستوى الوسيط: ويشمل الأسرة والمدرسة التي يتعلم فيها الشخص سلوكيات وقيم التطرف عن طريق تعزيز مدركات التنشئة الاجتماعية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، اذ تتكون جذور التطرف في الحاضنات غير الرسمية، فانتشار قيم ومعتقدات وسلوكيات التطرف العنيف، لاسيما عن طريق آليات التنشئة الاجتماعية قد تشكل المحفز الابتدائي في بناء معتقدات وأفكار متشددة في ذهنية الفرد، وتعد الأسرة هنا المرتكز الأساس في إرساء هذه الأنظمة والمعتقدات المتطرفة في سلوكيات وفقا لسلاسل زمنية مستمرة وفقا للتركيبة البنائية للتنشئة الاجتماعية ومدى انعكاسها على سلوكياته المختلفة، هذا من جانب، ومن جانب أخر يتطور بناء نظم القيم والمعتقدات المتطرفة في أطار الحاضنات الرسمية عن طريق المناهج والكتب المدرسية، لاسيما في إطار توظيف أساليب التنشئة الاجتماعية الرسمية والتعليم الرسمي، والتي تعد

إحدى المسارات المحفزة لتطور مستويات التطرف العنيف وفقا نسقين: الأول سلبي يستند إلى إحلال فكر متطرف، والأخر ايجابي فكر متسامح وبناء منومة قيمية وإنتاج معتقدات تستند الى احترام الأخر وتعزز ثقافة الحوار بديلا عن ثقافة العنف والتطرف الفكري[32].

ثالثاً: المستوى الكلي: ويشمل الثقافة المجتمعية التي تشكل الإطار المرجعي العام لقيم الجماعة المتطرفة، إذ تمثل الثقافة الاجتماعية المتطرفة الحاضنة الكلية، فانتشار قيم التطرف ونبذ الأخر بين مجموعات مجتمعية يشكل المظلة الاجتماعية التي تعمل كمحفز للسلوكيات المتطرفة، فالعوامل المحفزة في إطار هذا النسق الاجتماعي الكلي تعد الضغوط العامة محفز على المستوى الشخصي والجمعي للسير في مسارات التطرف العنيف، لاسيما إذا ما تزامنت مع سلبيات عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية، إذ يمثل المشكلات الاجتماعية ما الفقر والبطالة لاسيما عند الفئة العمرية الشبابية العنصر الأساس المغذي للتطرف العنيف في ظل تنامي مشاعر الكراهية والحقد وعدم قبول الأخر مما يولد سلوكيات ذات طابع متشدد في المدركات الذهنية والنفسية لهذه الفئة الشبابية في ظل تمركز عرقي، ديني عشائري مما يسهل عملية توظيفها للترويج لسلوكيات التطرف العنيف[33].

المبحث الثالث: الخيارات المستقبلية لصياغة إستراتيجيات مكافحة التطرف العنيف:

لا يمكن لأية دراسة أكاديمية أن تأخذ مداها الكامل وجدواها العلمية من دون استشراف مستقبلي للظاهرة محل الدراسة، لأنها سوف تبقى أسيرة الاستقراء التاريخي أو الوصف والتحليل الستاتيكي، ومن هنا سوف نحاول وفق منهجية علمية منتظمة صياغة وبلورة أفكار ورؤى مستقبلية لصياغة انساق خيارات مستقبلية لمكافحة التطرف

العنيف في العراق وتقديم بدائل إستراتيجية لمعالجة الإسقاطات التي ألقت بظلالها السلبية على مستوى الأداء الاستراتيجي للدولة العراقية في إطار مكافحة التطرف العنيف، فضلا عن انعكاساتها على واقع انساق البناء المجتمعي في العراق.

يعد التطرف العنيف ظاهرة مهددة لأمن واستقرار الدول والمجتمعات الإنسانية، إذ أنها تتخذ من ظروف البيئة الداخلية وخصوصية النسق الدولي فرصة للتمدد والانتشار، لاسيما إن هناك عملية مزاوجة لتوظيف التطرف على مستوى الفكر وممارسة الإرهاب عملياً، لذا فأنها تشكل تهديدا حقيقاً يحتاج إلى انساق وخيارات إستراتيجية للتعامل معه، لذا لابد من النظر إلى الجهود الهادفة إلى منع التطرف العنيف ضمن إطار أكثر شمولية من المواجهات الأمنية والعسكرية، لاشك إن مقومات الاستجابات الأمنية–العسكرية مهمة إلا أنها غير مكتملة ولن تعالج الظروف العديدة الكامنة التي تولد التطرف العنيف، لاسيما إن مشكلة تعريف مكافحة التطرف العنيف فهل الهدف هو منع السلوك العنيف عن طريق فك الارتباط بين الأفراد وجماعات العنف؟، ام انه تحصين الأفراد ضد الفكر المتطرف، وجزء من مشروع أعظم في مجال الهندسة الاجتماعية لمكافحة التطرف؟ إن غياب معايير واضحة هو احد الأسباب التي تجعل قياس نجاح مكافحة التطرف العنيف أمر صعب للغاية، ولكن بناء على الدلائل الأولى نجد إن الموجة الأولى من برامج مكافحة التطرف العنيف تهدف بصورة عامة إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الأفكار المتطرفة عن طريق تحفيز الحكومات على الإدماج الشامل والإصلاح التدريجي الذي غالبا ما يكون الإسهام الأكثر قيمة الذي يمكن تقديمه لمنع الأزمات التي تخلق الفرص للمتطرفين.

أولا: توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف: تشمل دعم التعليم وتطوير المهارات المهارات وتيسير التوظيف، لان إحدى الافتراضات الكامنة وراء مكافحة التطرف

العنيف هي انه يمكن وقاية المجتمعات من التطرف عن طريق توفير فرص العمل والخدمات العامة، وضرورة دعم الاحترام للتنوع البشري وتسهيل إجراءات دخول الفئة العمرية الشبابية للدخول إلى سوق العمل، بيد ان توفير تعليم مجد وبنوعية جيدة قد يساعد على خلق الظروف التي تصعب تكاثر الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة، ويمكن للسياسات التعليمية إن تضمن عدم تحول أماكن التعلم إلى منصات خصبة للتطرف العنيف، ويمكن تعزيز مقاربة التعليم والتعلم في تطوير مناعة المتعلمين حيال التطرف العنيف[34]، ومن ابرز وسائل تنفيذ إستراتيجية توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف:

1-تطوير المناهج الدراسية، اذ يمكن تطوير هذه المهارات من خلال مواد تقليدية مثل التربية المنية، التاريخ والأدب، التربية البدنية والدراسات الاجتماعية.

2- تدريب المعلمين يتم ذلك عن طريق نشاطات هادفة ومكيفة لبناء القدرات التي تصب في إطار معالجة دوافع التطرف العنيف، والمقاربات التعليمية الدامجة، ودور التعليم والمعلمين في الوقاية والمواقف الفردية للمعلمين إزاء العنف والتطرف الفكري، وإصلاح ودعم بيئة المدرسة لتحسن تعلم الطلبة وإنضاج سلوكياتهم بشكل ايجابي، فضلا على الاعتماد على التعليم غير النظامي وتشجيع المبادرات المجتمعية والشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة والتي تعد فرصاً لتطوير وتعميم رسائل بديلة لتلك التي تنشرها المجموعات المتطرفة العنيفة التي تستند إلى التعصب ووجهات النظر الطائفية داخل انساق البنية المجتمعية، وهنا تتحقق مقاربة إسهام التعليم بخلق البيئة المناهضة للتطرف العنيف[35].

ثانياً:إعداد إستراتيجية وطنية مستقبلية لمكافحة التطرف العنيف تستند إلى الحوار الأولي بين الحكومات والمجتمعات المحلية التي تستهدفها جهود تغذية نزعات التشدد

والتجنيد، وفي هذا السياق يشير مفهوم مكافحة التطرف العنيف إلى مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية التي تنطوي على تحديد العوامل المحلية للتشدد والتجنيد لفائدة التطرف العنيف، وتصميم البرامج الكفيلة بمنع هذه العمليات ومكافحتها، ويشمل ذلك الجهود التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لاسيما إن التفكير بالتطرف العنيف كمجال لفاعلية الحركات والتنظيمات الإرهابية في العراق أصبح يشكل ابرز التحديات التي تواجه الأمن الوطني، لاسيما لمرحلة ما بعد هزيمة التنظيم الإرهابي، فهناك إمكانية للتحول في سلوكيات التنظيمات الإرهابية المتطرفة من استراتيجيات الاشتباك المباشر إلى اعتماد مقاربة الخلايا النائمة والذئاب المنفردة، لذا فالأمر يتطلب أن تتحول إستراتيجية الأمن الوطني العراقي من مكافحة الإرهاب إلى كيفية مواجهة سلوكيات التطرف العنيف[36].

ثالثاً:بناء الشراكات مع المجتمعات المحلية وتعزيز برامج إعادة التأهيل للتعامل مع التطرف العنيف: من المعروف إن العالم يواجه تهديدا إرهابيا متزايدا يتسم بطابعه العابر للحدود الوطنية ولامركزيته وديناميته، إذ لا يزال المتطرفون العنيفون غير الوطنيون والمتطرفون العنيفون المحليون يشكلون تهديدات خاصة مع اعتماد بعضهم للتقنيات التي يوظفها الإرهابيون غير الوطنيون أو حتى سعيهم للانضمام إليهم، لذا فان هناك اعتراف متزايد للحاجة إلى اعتماد نعج أوسع لمكافحة التحديات المعقدة المتمثلة في تغذية نزعة التشدد والتجنيد، وهذا النهج الأوسع يمكن تطبيقه على امتداد دورة حياة التطرف المؤدي إلى العنف انطلاقا من اعتماد خيارات إستراتيجية كيفية منع الأفراد القابلين للتأثر من الانجذاب إلى الإيديولوجيات التي تروج لها الجماعات الإرهابية وصولا إلى إعادة تأهيل بعض الأفراد المتطرفين وإعادة إدماجهم في المجتمع[37]، لاسيما انه من المهم إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في

المجتمع المدني في برامج مكافحة التطرف العنيف، لأنها لديها قدرة أفضل على كشف العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف، وذلك لتمكنها من الوصول إلى مصادر المعلومات والمعرفة وتصور ميداني أفضل مقارنة بالحكومات(38).

رابعاً: تفعيل آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف:والذي يستند إلى كيفية تقديم إجابات عدة على كيفية الوقاية من وسائل التواصل الاجتماعي بما فيها الفيس بوك، تويتر، الواتساب، الماسنجر، والفايبر التي وظفتها عصابات داعش الإجرامية، وكيفية وضع آليات المناسبة للحد من ظاهرة الخطاب الإعلامي المتطرف، فالإعلام بقدر ما هو وسيلة لمواجهة التطرف، فقد يكون وسيلة لتمرير كل أشكال العنف او الترويج لها، إذ لا يمكننا إغفال الدور الذي لعبته وسائل الأعلام في دعم العنف والتطرف عن طريق استغلال تنظيم داعش الإرهابي لها في تسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة والتأثير على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار أن الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهدافهم، إذ يرون في التغطية الإعلامية معياراً مهما لقياس مدى نجاح مستويات التطرف العنيف(السلوكيات) وإمكانية تحويله إلى أفعال إرهابية على ارض الواقع، ومن ثم فان آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف تتطلب الأتي(39):

1-توحيد الخطاب السياسي والإعلامي في آن واحد، فضلا على وضع ضوابط للخطيب الديني الذي يعتلي منصة الخطابات وفق شروط الخطاب المعتدل البعيد عن التطرف، كل ذلك يتحقق عن طريق إنشاء وحدات إعلامية وسياسية ترسم معالم مستقبل الخطاب الحيادي، وتسهم في تنقية البرامج الإعلامية من كل ما من شانه التشجيع على الانحراف والغلو والتطرف العنيف.

2-وضع ضوابط للحد من انتشار المحطات الفضائية التي تخاطب التطرف والمتطرفين.

3-حث الجامعات على ضرورة توعية الشباب بكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتجنب الفكر عقائد الفكر المتطرف.

4- تأسيس الحواضن التربوية لاحتواء الشباب وصقل مهارتهم ودمجهم في المجتمع ، والاستعانة بأهل الاختصاص من علماء النفس والانثروبولوجيا والتربية ممن لهم صلة بقضايا الامن الفكري، وحث المراكز البحثية والفكرية على ضرورة تأليف الكتب والإصدارات المنشورات التي تحد من ظاهرة التطرف العنيف.

5-العمل في وسائل الأعلام على مكافحة الخطاب المتطرف من خلال نشر السبوتات والإعلانات التوعية التي تحث المتلقي على تجنب قوة جذب الأفراد والجماعات نحو سلوكيات لتطرف العنيف، فضلا على تقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور وسائل الأعلام في مكافحة ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

6-وضع إستراتيجية إعلامية لمكافحة الخطاب الإعلامي المتطرف الذي تبثه وسائل إعلام معادية، وانتاج مضامين إعلامية تعالج التطرف من خلال إنتاج أفلام الدراما والأفلام الوثائقية وبرامج الأطفال التوعوية وتدشين برامج إعلامية مشتركة بين وسائل الأعلام العربي تسهم في نقد الفكر المتطرف.

7-تعزيز المخرجات الايجابية لتجربة المصالحة الوطنية في العراق ومدى تأثيرها للحد من مستويات التطرف العنيف على مستوى انساق البنية المجتمعية.

خامساً: توظيف خيارات إستراتيجية غير قسرية لمكافحة التطرف العنيف: إن هذه الخيارات يمكن أن تكون لها ادوار تكميلية إلى جانب الطرق التقليدية المتبعة لتطوير إستراتيجية أكثر استدامة، إذ إن هناك العديد من الخيارات والمناهج العلاجية على المستوى الوقائي بهدف التحصين الفكري وتعزيز بدائل المناعة النفسية[40]، فالمنهج الوقائي يقصد به التأكيد على أهمية دور الوقاية من ظاهرة التطرف العنيف والعمل على علاج جذوره عن طريق تفعيل قنوات الشراكة المجتمعية وتوظيف المفاهيم النفسية والاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية، والمنهج البحثي والتحليلي ويقصد به القيام بالدراسات والأبحاث لغرض تحليل سلوكيات الجماعات المتطرفة ودراستها من خلال فهم طبيعة أدواتها ومدركاتها التأثيرية حيال الآخرين، اما المنهج السياسي والدبلوماسي ويقصد به وضع الأطر السياسية والدبلوماسية الملائمة للحد من نشاطات الجماعات المتطرفة عن طريق تعزيز مجالات التعاون الدولي والعمل المشترك على المستويات السياسية والدبلوماسية، وتفعيل دور العمل الجماعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بين المؤسسات العاملة في مجال العنف واستحداث برامج توفير خدمات قادرة على مواجهة أشكال العنف المتجددة، فضلا على المنهج الأمني والمجتمعي، إذ إن منع جرائم التطرف العنيف هو في الأساس من اختصاص رجال الأمن والقانون، لذا فالهدف الرئيس من عملية مكافحة ظاهرة التطرف العنيف هو منع وقوعها أصلا وتجنيب المجتمع مخاطرها المستقبلية عن طريق تفعيل المعالجات الأمنية والقانونية بهدف تحقيق الأمن المجتمعي[41].

سادساً: إنشاء منصة الكترونية تتعامل بشكل آني وسريع مع كل أنواع البلاغات عن حالات التطرف العنيف وتعزز بفرق من المختصين بالتعامل مع نوعية هذه البلاغات سواء أكان إرهابيا أو عنفا اسريا أو الكترونيا وغير ذلك من صور التطرف العنيف

الأخرى، والتأكيد على أهمية غلبة الحوار والتفاهم والاحتكام للقضاء والمؤسسات المختصة ذات العلاقة بإنفاذ القانون وفقا للمادة (19) من الدستور العراقي، فضلا على إدخال برامج صناعة السلام في المناهج الدراسية كافة والتركيز على التطبيق المتوازن لما ورد في الدستور العراقي والقوانين كافة بما يسهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون[42].

سابعاً: عدم تمويل المجموعات الدينية المتطرفة لان دعم هذه المجموعات يتيح لها ان تنمو وترتكب المزيد من الأعمال ذات المضامين العنفية، لذا يتطلب الأمر إضعاف حوافز التطرف الديني العنيف من خلال تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل والعمل على إزالة كافة أشكال القهر والعنف الهيكلي، فضلا على تعزيز سياسات تطوير المجتمعات المدنية وتقويتها لأضعاف سطوة الحوافز النفسية التي تحفز الأفراد للعمل مع الجماعات ذات التطرف العنيف[43].

ثامناً:توظيف الإستراتيجية غير المباشرة في إطار مكافحة التطرف العنيف:يقصد بالإستراتيجية غير المباشرة الاقتراب غير المباشر من الخصم، ويتم توظيف هذه الوسيلة إذا كان احد الخصوم غير واثق من قدراته ومن إمكانية تغلبه على الخصم في إطار الدخول في اختبار مباشر للقوة العسكرية[44]، وهنا يجب توظيف إستراتيجية الاقتراب غير المباشر ضمن أطار مكافحة التطرف العنيف وذلك عن طريق العمل على إضعاف الخصم (الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة العنيفة) بشكل غير مباشر عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة التي تعمل بالتوازي مع أدوات القوة الصلبة، إي هنا يجب التركيز على القوة الناعمة لكسب التأييد وضرب الجماعات الإرهابية المتطرفة من الداخل في إطار الدراسات التي نشطت في هذا المجال والتي تدعوا إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة لبناء إستراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف والتي تسهم في إضعاف الجماعات الإرهابية من الداخل،

وفي هذا الصدد أشار مستشار البيت الأبيض الأمريكي السابق جون برينان إن على الولايات المتحدة الأمريكية توظيف قدراتها الاقتصادية لمساعدة الدول على رفع مستوى أمنها، الحيلولة دون لجوء مواطنيها إلى حلقة ثنائيات العنف غير المنتجة[45]، ومن هنا يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة مفادها: إن التأثير على الجماعات الإرهابية التي تستند إستراتيجية التطرف العنيف من الداخل يعد رهاناً مهماً لتفكيكها والقضاء عليها، وذلك عن طريق توظيف القوة الناعمة لكسب التأييد من جانب الرأي العام العالمي في مكافحة التطرف العنيف والذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى التأييد والدعم للجماعات الإرهابية، لاسيما تنظيم القاعدة وداعش، مما سيفقدهم العديد المزايا التي يستغلونها في تنفيذ الفعل الإرهابي سواء على مستوى التمويل أو تسهيل اللجوء والنشاط الإرهابي[46].

تاسعاً: توظيف الدبلوماسية العامة (الشعبية) في مكافحة التطرف العنيف: ابتداء يجب تحديد مدلول مصطلح الدبلوماسية الشعبية لكي يتسنى لنا التعرف على المضامين التأثيرية لها في أطار مكافحة الإرهاب، فالدبلوماسية العامة هي الإدارة والإدراك لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، فهي الوسيلة التي تهدف إلى إدامة الاتصال وبناء علاقات بأفراد ومؤسسات عابرة للقومية من اجل تحسين الإدراك وتقوية انساق العامل ألتأثيري في أنتاج أداء سياسي خارجي ايجابي[47].

وفي هذا الصدد يؤشر لنا جوزيف ناي الابن على إن كلا القوتين الصلبة والناعمة من الخيارات الضرورية والمهمة في مكافحة الإرهاب، ألا إن الجذب اقل تكلفة من الإكراه، إي الدبلوماسية العامة اقل تكلفة من إمكانية توظيف مفردات القوة العسكرية والنتائج السلبية التي سوف تنجم عنها[48]، وعليه يتم توظيف العديد من الوسائل في أطار الدعاية والتأثير على هذه التنظيمات المتطرفة والإيديولوجيات المستهلكة فكرياً

هذا من جانب ولكن من جانب آخر يرى العديد من المحللين إن قنوات الحوار المفتوح بين الغرب والإسلام يشكل احد الدعامات الأساسية لإضعاف نشاطات هذه الجماعات المسلحة، لان مجرد الدعاية لم يعد كافياً أو حلاً عقلانيا ومنطقياً، بل يجب التقرب من الشعوب وتقليص الفجوات السائبة وفراغات القوة التي أنتجت لنا ما يسمى بالتطرف الفكري[49].

عاشراً: دور وسائل الإعلام في توظيف التربية الأمنية(التوعوية) في مكافحة التطرف العنيف

تعرف التربية الأمنية بأنها تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني، حماية الموارد الطبيعية، الحد من حالات الفساد بإشكاله المختلفة، والحالات السلبية في أطار المنظومة الاجتماعية، فالتربية الأمنية مفهوم مزدوج وعملة ذات وجهين، تربية أمنية للأجهزة الأمنية والمواطنين، إذ تجعل رجل الأمن والمواطن يشكلان بناء استراتيجي متكامل في إطار مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والحد من تأثيراته السلبية[50].

كما تعرف التربية الأمنية بأنها تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الملاحظة والمقارنة بين الأفكار المطروحة للنقاش، لذا تسهم التربية الأمنية في توضيح القيم الروحية والأخلاقية والدينية للمجتمع لإجراء عملية فصل نوعي لفهم المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو والتطرف التي شاعت بين أفراد المجتمع[51]. وهنا يبرز دور وسائل الإعلام الناضج في توظيف مخرجات التربية الأمنية في إطار مكافحة التطرف العنيف وذلك من خلال تبصير الرأي العام بان التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب يستهدف

المدنيين الأمنيين وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشات الحيوية، وتكوين رأي عام مناهض للغلو والتطرف بصورة مختلفة، ووسائل الإعلام أصبحت لها دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، إذ تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويتوقف إسهام دور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطية على وظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات إلى جانب طبيعة العوامل السياسية والاجتماعية المتأصلة في المجتمع، ومن هذه الزاوية فان وسائل الإعلام العربية والعالمية ركزت بعد العام 2001 على ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على المنطقة العربية[52]، ومما يؤكد مصداقية ذلك الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تغذية او دعم أو ظهور معادلة ثنائيات العنف والتطرف العنيف من خلال توظيف الإرهابيين لها في تسويق أغراضهم وغاياتهم في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار أن الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهدافهم الإستراتيجية، إذ يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهماً لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي لدرجة أن البعض منهم اعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملا فاشلاً[53]، ومما لاشك فيه أن ثورة تكنولوجيا الإعلام التي يشهدها العالم قد قلبت كل الموازين وأضحى الإعلام ركيزة أساسية في بناء المقومات المجتمعية من حيث ما تبثه القنوات الفضائية من روح الصورة النمطية المتصلة بالإحداث التي يشهدها العالم، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في أعلاء قيم المعرفة والنقد والمراجعة وحوار الذات، وهي القيم التي ينطلق منها إي مشروع تنموي ثقافي، نظراً للتطور النوعي الذي طرأ على كيفية توظيف شبكات التواصل الاجتماعي من كونها أداة للترفيه والتواصل إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعالة لنقل الحدث،

ومصدراً أوليا لوسائل الإعلام العالمية، إي إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تعامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي وأنساقه الفكرية الجديدة، ولان الإعلام أداة فاعلة ومتكاملة لابد من تفعيل أدائه لترسيخ الثوابت الأساسية للمؤسسات الإعلامية، فضلاً عن دورها الجوهري في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري انطلاقاً من إن الواقع الجديد واحتمالاته المستقبلية اوجد تحديات مهمة وخطره ووضع على المؤسسات الإعلامية مسؤولية مواجهتها والتعامل معها في الحاضر والمستقبل، لاسيما مع زيادة التوقعات بتنامي هذه التحديات في المستقبل، لذلك فأن وسائل الإعلام مطالبة بتطوير بنيتها وفقاً للتطورات السياسية والتكنومعلوماتية الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي، لكن ذلك لن يحدث ألا من خلال تطوير نظمها وبرامجها وسياساتها وفقاً لطبيعة هذه المستجدات، وذلك عن طريق توظيف آليات تساهم في إيجاد حلول للحد من ظاهرة التطرف العنيف موضوع البحث بشكل عقلاني ومتوازن ورشيد بالاستناد إلى وسائل ذات مضامين سياسية، ومن ثم فأن دور الإعلام في مكافحة التطرف العنيف ثقافياً وإشاعة ثقافة النزاهة والشفافية، وفي تشكيل بيئة اجتماعية رافضة لكل أنواع التطرف بإشكاله المختلفة، وهنا يمكن لنا أن نقترح مجموعة من الآليات لبيان دور وسائل الإعلام النشطة لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف[54]:

1-وضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة التطرف العنيف والحد منه تمهيداً للتخلص منه.

2-ضرورة أعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، ومدى كفايتهم للتعامل مع القضايا والتحديات الأساسية لاسيما التطرف العنيف.

3-إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح التطرف العنيف والأشكال المتزامنة معه ليس لها علاقة بتعاليم الشريعة الإسلامية.

4-إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة التطرف العنيف والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يسهم في تفتيت أنشطتهم الإعلامية والثقافية.

5-توظيف أدوات الثقافة السياسية والتربية التوعوية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها وسائل الإعلام لتكون فعالة في تنمية الشباب ومدركاتهم وإمكاناتهم للتصدي لظاهرة التطرف العنيف التي تعصف بالمجتمعات.

6-تعزيز التبادل الإعلامي بين القنوات الفضائية لمكافحة ظاهرة التطرف العنيف عن طريق إعداد البرامج والدراسات العلمية لمكافحته.

7-تكثيف برامج التصحيح أو المراجعات الفكرية أو التأهيل الفكري أو المناصحة الفكرية عن طريق استقطاب وسائل الاتصال الجماهيري، لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، والمنتديات الثقافية وغيرها، لاسيما إذا أدركنا أن التحول الفكري هي إحدى الأساليب المتطورة في علاج التطرف الفكري، وهو كأسلوب ناعم يسعى إلى التعامل مع الأساس النظري (الفكري) الذي تستند عليه الجماعات المتطرفة بمختلف تصنيفاتها باعتباره العامل الأكثر حسماً في أيه تطورات يمكن أن تطرأ عليها، بمعنى انه يستهدف تغيير مجموعة من الأفكار المتشددة التي يعتنقها فرد أو جماعة ما من خلال أتباع آليات متنوعة تهدف إلى إعادة النظر في مشروعيتها عبر الاطلاع والاستماع والحوار الفكري، فضلاً عن إمكانية تحفيز المتطرفين سواء على المستوى الفردي أو الجماعي للعودة لوسطية الإسلام، إذ أثبتت فاعليتها في مواجهة التطرف

الفكري، حيث تؤدي إلى تغيير الأفكار السلبية المنحرفة التي يتخذها أعضائها كمبرر شرعي يبيح لهم القيام بأعمال تقوض الاستقرار المجتمعي[55].

8-اعتماد برامج إعلامية شاملة تهدف إلى تنمية الوعي الوطني العام، وتعزيز مفاهيم الانسجام الوطني والتصدي لما يطرح عبر وسائل الإعلام من أفكار هدامة ذات دلالات سلبية للتأثير في الأنساق المجتمعية بما يؤدي إلى انتشار ظاهرة عدم الاستقرار التي تقود بالمحصلة إلى إنتاج ما يسمى بالفوضى الناضجة.

حادي عشر: دور التنمية البشرية في مكافحة التطرف العنيف:

إن التنمية تحدث في سياق مجتمعي له هياكل اجتماعية وقيم وسلوكيات، وفيه منظمات متعددة تدفع بديناميات التنمية البشرية نحو تمكين الإفراد والوصول بهم إلى أقصى استثمار اجتماعي ممكن، والتطرف العنيف من ناحية أخرى سلك تدميري ومنتج اجتماعي موجه ضد الناس والمجتمع، وهو منتج في سياق اجتماعي، وهنا يمكن التركيز على ثلاثة محاور أساسية توضح لنا العلاقة النظرية بين التنمية البشرية والتطرف العنيف[56]:

المحور الأول: تمثل التنمية البشرية محصن ضد التطرف العنيف من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على حماية استثماراتهم الاجتماعية.

المحور الثاني: إن التنمية قد تؤدي إلى اختلال في البنى الاجتماعية والثقافية، لاسيما التنمية البشرية غير المتوازنة، مما ينجم عنه تهميش فئات من الناس وعزلهم، مما يجعلهم يميلون الى تبني سلوكيات التطرف العنيف في سبيل تحقيق أهدافهم لاسيما ذات المضامين السياسية.

المحور الثالث: إن الوصول إلى مرحلة ما يسمى بالتنمية المتخلفة أو المستعصية، قد تمثل جذراً قوياً لإنتاج التطرف العنيف من خلال ضغط البنى الاجتماعية كالفقر والبطالة، الأمية، الفساد، وانتشار ثقافة العنف، وفي ضوء هذه المحاور الثلاثية يمكن لنا تحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين التنمية البشرية والتطرف العنيف كيف؟

إن التنمية البشرية محصن ضد التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب إي صياغة المعادلة الآتية: التنمية البشرية= الأمن البشري، إذن العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الايجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب، إذ يصبح وعي الناس بمخاطر الإرهاب أكثر وتصبح الأسباب المحفزة للإرهاب ضعيفة، ويسعى المواطن إلى المحافظة على استثماراته الاقتصادية والاجتماعية، إذ اتضح وجود علاقة سلبية بين التنمية البشرية وكل من الإرهاب والفقر، عدم المساواة، الاضطراب، البطالة، المعرفة، والسلام العالمي، في حين وجدت علاقة ايجابية بين التنمية البشرية وكل من التحضر، وفاعلية الحكومة، ومدركات الفساد، فكلما توسعت الخيارات لدى الآخرين، وزادت مستويات وعيهم بحقوقهم وحقوق الآخرين واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، كلما زاد الوعي باحترام حقوق الإنسان وكيفية حمايتها، كل ذلك يسهم في تقليص الفجوات المحفزة على المشاركة في تبني خيارات التطرف العنيف وصولاً إلى الأعمال الإرهابية، كما إن ضمان فرص العمل، وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي، والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة الأسباب الدافعة للإرهاب كالفقر والبطالة يساعد في العدول نحو انتهاج التطرف الفكري، كما إن التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن أن يخفض من أبعاد الصراع الاجتماعي، وبالتالي يقلص من إمكانية توظيف وسائل اللجوء إلى الإرهاب، لاسيما إذا علمنا أن الدراسات أشارت إلى أن الاستقرار

الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة والعكس صحيح، ومن ثم فان العلاقة السلبية بين التنمية والإرهاب في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطارا مرجعياً للفرد مما يحول دون انحرافه أو إجرامه، وذلك يعود إلى إن التنمية تشكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من توظيف إمكانياته[57].

واتساقا مع ذلك فأن مكافحة التطرف العنيف والحد من مستوياته يستدعي تنمية وتطوير الموارد البشرية التي تتضمن معالجة المشاكل المتعلقة بالبطالة، العناية الصحية، التغذية، البيئة، التعليم، كما إن مراعاة وتطبيق حقوق الإنسان في هذه العملية تقوم على التنمية بالمشاركة سواء كان ذلك على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى تنفيذه، مما يساعد على تحقيق الحاجات الأساسية للإفراد، بيد انه لا يقف هدف التنمية والعمل الاجتماعي عند حدود تحسين حياة الأفراد، وإنما يتعداه إلى تحقيق الرضا العام بدرجة تحمي المجتمع من الجريمة والعنف والتطرف وتوسع من دلالات الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد الظاهرة الإرهابية العنفية ووضع حلول ناجعة لها، الأمر الذي يتطلب وضع حلول جديدة تنبع من مقتضيات التنمية البشرية وذلك من خلال[58]:

1- ضمان ممارسة الحقوق الأساسية والتمكين لحقوق المواطنة.
2- محاربة التمييز وتعزيز المساواة في الفرص، لاسيما في مجال التعليم والعمل.
3- تعزيز اندماج الأقليات العرقية والدينية.
4- تطوير أساليب الحوار المتعدد الثقافات وقبول التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي مع ضمان فرص متكافئة والمشاركة المجتمعية في الإدارة تجنباً للنزوع إلى توظيف قنوات العنف بأشكاله المختلفة.

أما دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف تتضح من خلال قيامها بمساعدة الأفراد، لاسيما الطبقة المهمشة على إمكانية إدماجها ونشر الوعي وتوسيع نطاق الحريات وتقديم خدمات إنسانية واجتماعية، ومن ثم فأن هذه المؤسسات أكثر اتصالاً بإفراد المجتمع وأكثر وعياً بحقوقهم، مما يجعل لديها القدرة والمرونة الكبيرة في تحفيز الأفراد والجماعات للمشاركة في أعمالها التي تهدف الى مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن أن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تدابير مكافحة التطرف العنيف سوف يسهم في الحفاظ على أليه التوازن بين الأمن الجماعي والحريات الفردية، لان ضمان ارتباط المواطنين بهذه التدابير سوف يعزز من تماسك المجتمع من خلال مساهمتها في نزع فتيل النزاعات التي يمكن إن تشكل مصدراً لردود أفعال عنيفية ذات دلالات إرهابية[59].

ثاني عشر: توظيف دور المؤسسات المجتمعية في مكافحة التطرف العنيف:

تعد الأنساق الاجتماعية كياناً اجتماعياً ينتظم فيه الإفراد طوعاً لتحقيق غاية أو من اجل إشباع حاجة، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الإفراد والجماعات، إذ يرى البعض أن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في أطار علاقات اجتماعية يستطيع الجميع فيها المساهمة والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع[60]. وتؤدي الأنساق الاجتماعية دوراً مهماً في المحافظة على الأمن من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع، وتكمن أهمية هذا الدور في أن الأنساق الاجتماعية تقدم خدمات وبرامج مختلفة لإفراد المجتمع، ومن ثم فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد، كيف؟ كلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لإفراد المجتمع على مستوى عالي وتتناسب مع متطلبات الواقع

الحالي كان الأفراد أكثر نضجاً وتفاعلاً مع الآخرين سواء الأفراد أو بعضهم مع البعض أو الأفراد والمؤسسات، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي[61].

وهنا نستطيع أن نحلل ادوار بعض الأنساق الاجتماعية الفاعلة في مكافحة التطرف العنيف[62]:

1-النسق الديني: يمثل النسق الديني احد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ويتكامل مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل منظومة البناء المجتمعي، ويتضح أداء النسق الديني من خلال اضطلاعه بمجموعة من الوظائف ذات الطابع الوقائي داخل المجتمع لعل لبرزها:

أ-إبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

ب-تعزيز الأدوار الايجابية للتنشئة الدينية في ضبط وتقويم النوازع الشخصية- النفسية لدى الأفراد في أطار المجتمع.

ت-نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع.

ث-توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه.

ج-تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، والتوجيه والتربية الدينية التي تقوم على ترقية الأخلاق الحميدة والتصدي لمظاهر الفساد وسيادة أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل على منع الجريمة عن طريق التهذيب النفسي، وتكوين أراء مضادة للسلوكيات

السلبية، وذلك عن طريق أساليب التوعية (المحاضرات، الندوات، النشرات، الكتب، والمجلات التي تصدرها المؤسسات الدينية).

ومن هنا نرى أن النسق الديني يؤدي ادوار أساسية في أحداث التوازن والاستقرار داخل المجتمع بصفته المحرك الأساس لسلوكيات أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولتفعيل الدور الوقائي للنسق الديني داخل بناء وثقافة مجتمع ما لابد من طرح آليات جديدة تتفاعل مع المتغيرات الحضارية وتتناغم مع التعليمات الشرعية عن طريق تحصين فكر وعقول الشباب من إي انحرافات فكرية مضللة وموظفة من قبل وسائل الإعلام المختلفة، وتنبيه الشباب إلى خطورة الانحراف وراء الجماعات المتطرفة، فضلاً عن حث الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد للتركيز على التوعية الأمنية وتوضيح أخطار الإرهاب المتزامن مع مظاهر التطرف الفكري الهدام، وإشاعة روح التسامح والصفح وقبول الأخر، والنأي عن مظاهر الغلو والتكفير الذي يؤدي بالمحصلة إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الوطني الذي يكون بيئة خصبة حاضنة لبروز الإرهاب بجميع أشكاله، لذلك فأن التوجيه الاجتماعي يستند إلى تنمية الجوانب الشخصية للفرد عن طريق تعزيز مؤهلاته وقدراته والثقة بالنفس والتوافق مع المبادئ الأخلاقية والدينية، لتسود المفاهيم الاجتماعية الرفيعة في المجتمع، لذا فقد شغل التوجيه الاجتماعي حيزاً كبيراً في عملية التوجيه بين الأمم والشعوب منذ زمن بعيد، لان هذا التوجيه يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد من العناصر الأساسية في المجتمع كالأمن، تقدير الذات الاجتماعية، والانتماء والتماسك الاجتماعي[63].

2-النسق الأسري: إن النسق الأسري يؤدي دوراً كبيراً في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد، مما جعل هذا النسق يحظى باهتمام من جميع المختصين، لان صلاح المجتمع واستقامته يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته، إذ تقوم الأسرة بعملية

التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارساتهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري المتمثل في حفظ النوع الإنساني وتوجيه سلوك الأبناء، إذ تعد الأسرة الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه النفسي والجسماني والاجتماعي، لذا نجد إن الاستقرار المجتمعي ينطلق من بناء الأسرة، فإذا كانت الأسرة التي تربى فيها الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية التعلم والاكتساب سليمة أيضا، وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرفات الإنسان وانساق سلوكياته المجتمعية[64]. وهنا تتوزع انساق التنشئة الأسرية بين عدة أنواع لعل أبرزها التنشئة الدينية والتي يقصد بها الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي توفر الحماية للفرد وتزكي النفوس، في حين أن التنشئة الاجتماعية تستند إلى تحقيق جانبين أساسيين، الأول، الجانب الوقائي وهو يعني الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات السلبية في المجتمع، والأخر، الجانب العلاجي، وهو يشمل عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة، إذ تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات إفرادها بصورة مستمرة وتلمس مكامن الخلل، والعمل على معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال عدوانية في أطار البناء المجتمعي[i][65].

الخاتمة والاستنتاجات

لقد أصبحت ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر، إي ظاهرة عالمية لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة، إي أنها أصبحت ترتبط بعوامل سياسية، اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث، فالإرهاب هو ذلك الفعل الذي يستخدم في أطار توظيف التهديد به بوصفه جزء من الحدث

الأكبر، إي كيفية توظيف موضوع أدراك التهديد ومستوياته الأساسية والفرعية في التأثير في مدركات الطرف الآخر، فضلاً عن إن التهديد يستخدم للتأثير على الحكومة أو تخويف الناس، لإغراض تحقيق أهداف ذات مضامين سياسية، اجتماعية، اقتصادية.

وحسب تقديرنا فأن متطلبات بناء إستراتيجية ناضجة لمكافحة التطرف العنيف دون الاستناد فقط إلى تغليب خيارات القوة العسكرية، يتطلب إنتاج رؤية جديدة لكيفية مواجهة تعاون الدبلوماسية مع التحديات العالمية ولاسيما مكافحة الإرهاب عن طريق تحفيز ما يسمى بالقيادة من خلال القوة المدنية عن طريق رفع كفاءة الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات الدفاعية، وهو ما أطلق عليه بمقاربة القوة الذكية لحل المشكلات العالمية، إي كيفية التركيز على الخيارات الحقيقية في كيفية مكافحة التطرف العنيف من خلال جعل القوة العسكرية تعمل في خدمة الدبلوماسية، إي ليس التخلي عن خيار القوة الصلبة وإنما مضاعفة الجهود لإعادة الاعتبار للقوة الناعمة من خلال دمجها مع القوة الصلبة للتعامل مع القضايا الدولية، لاسيما أن السنوات الماضية برهنت على إن القوة العسكرية لا تستطيع حماية المصالح وتحقيق الأهداف على المدى الطويل.

واتساقا مع ذلك فأن مكافحة التطرف العنيف والحد من مستوياته العنفية يستدعي تنمية وتطوير الموارد البشرية التي تتضمن معالجة المشاكل المتعلقة بالبطالة، العناية الصحية، التغذية، البيئة، والتعليم، كما إن مراعاة وتطبيق حقوق الإنسان في هذه العملية تقوم على التنمية بالمشاركة سواء كان ذلك على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى تنفيذه، مما يساعد على تحقيق الحاجات الأساسية للإفراد، بيد انه لا يقف هدف التنمية والعمل الاجتماعي عند حدود تحسين حياة الأفراد، وإنما يتعداه إلى تحقيق

الرضا العام بدرجة تحمي المجتمع من الجريمة والعنف والتطرف وتوسع من دلالات الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد ظاهرة التطرف العنيف ووضع حلول ناجعة لها.

ومن خلال بحثنا الموسوم بـ(توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات أبرزها:

1-بناء قاعدة بيانات للمعلومات سواء على مستوى الدولة أو الوزارات ذات العلاقة والمديريات المسؤولة عن مكافحة التطرف العنيف، شريطة إن تصمم وتدار من قبل خبراء وتتسم بمواصفات البيانات المعلوماتية النوعية التي يمكن أن يسترشد بها صانع القرار السياسي في أطار مكافحة التطرف العنيف ومصادر تمويله، لاسيما في العراق سواء كانت مصادر التمويل مشروعة أو غير مشروعة.

2-الاهتمام بالملاكات العاملة وتدريبهم على الأساليب التقنية ورفع كفاءة الأداء وتحسين فاعليته بما يمكنهم من التعامل مع التقنيات التي يوظفها الإرهابيين، فضلاً عن ضرورة أعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، ومدى كفايتهم للتعامل مع القضايا والتحديات الأساسية لاسيما التطرف العنيف للحد من مستوياته التصاعدية.

3-بناء منظومة إعلامية وعلاقات عامة تساهم في الكشف عن أساليب الإرهابيين ونشر الوعي بين الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن الاهتمام بالتوعية المجتمعية بكيفية مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن أنتاج أعلام وطني مضاد لإعلام الجماعات المتطرفة الإرهابية لمجابهة الإعلام الإرهابي عن طريق توظيف قنوات الإعلام العراقي

مع دراسة وتحليل كل ما ينشر ويروج من قبل التنظيمات الإرهابية، وتوظيف أدوات الثقافة السياسية والتربية التوعوية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها وسائل الإعلام لتكون فعالة في تنمية الشباب ومدركاتهم وإمكاناتهم للتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف التي تعصف بالمجتمعات.

4-متابعة القيادات الإرهابية الموجودة في الخارج والشبكات التي توفر الدعم والتمويل للتنظيم ووسائل إيصال الأموال إلى الداخل، وتفعيل الاتفاقات الأمنية المبرمة مع الدول من خلال آلية عمل الدبلوماسية العراقية عن طريق شن حملة سياسية لمكافحة الإرهاب والممولين والمحرضين عليه.

5-تفعيل الرقابة على المواقع الالكترونية من خلال تحفيز وحدات متخصصة في مكافحة جرائم الانترنت، ورصد المواقع التي تحرض على الفتنة والإرهاب والتكفير والتجريم، ووسائل التطرف الفكري التي تؤثر في انساق البناء المجتمعي.

6-للتطرف العنيف أنواع مختلفة ومصادر تمويل كثيرة وأسباب متعددة، إذ كلما كان تمويل التطرف العنيف كبير، كلما كان التطرف العنيف أكثر فعالية وبالتالي يؤثر على جميع مجالات الحياة الأخرى،لاسيما الجانب الاقتصادي الذي يتمثل بهشاشة البنية التحتية، وتنامي مستويات البطالة، فضلاً عن هروب المستثمرين المحليين إلى الخارج، وعدم إمكانية استقطاب مستثمرين أجانب.

7-تطوير أساليب الحوار المتعدد الثقافات وقبول التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي مع ضمان فرص متكافئة والمشاركة المجتمعية في الإدارة تجنباً للنزوع إلى توظيف قنوات العنف بأشكاله المختلفة.

8-أهمية التوجيه الاجتماعي الذي شغل حيزاً كبيراً في عملية مدركات الأمم والشعوب منذ زمن بعيد، لان هذا التوجيه يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد من العناصر الأساسية في المجتمع كالأمن، تقدير الذات الاجتماعية، والانتماء والتماسك الاجتماعي.

9-تمثل التنمية البشري إحدى وسائل التحصين ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على حماية استثماراتهم الاجتماعية.

10-وضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة التطرف العنيف والحد منه تمهيداً للتخلص منه.

11-ضرورة أعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، ومدى كفايتهم للتعامل مع القضايا والتحديات الأساسية لاسيما التطرف العنيف.

12-إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح التطرف العنيف والأشكال المتزامنة معه ليس لها علاقة بتعاليم الشريعة الإسلامية.

13-إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة التطرف العنيف والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يسهم في تفتيت أنشطتهم الإعلامية والثقافية.

14-توظيف أدوات الثقافة السياسية والتربية التوعوية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها وسائل الإعلام لتكون فعالة في تنمية الشباب ومدركاتهم وإمكاناتهم للتصدي لظاهرة التطرف العنيف التي تعصف بالمجتمعات.

15-تكثيف برامج التصحيح أو المراجعات الفكرية أو التأهيل الفكري أو المناصحة الفكرية عن طريق استقطاب وسائل الاتصال الجماهيري، لاسيما وسائل التواصل

الاجتماعي، والمنتديات الثقافية وغيرها، لاسيما إذا أدركنا أن التحول الفكري هي إحدى الأساليب المتطورة في علاج التطرف الفكري.

16-توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف: تشمل دعم التعليم وتطوير المهارات المهارات وتيسير التوظيف، لان احدى الافتراضات الكامنة وراء مكافحة التطرف العنيف

17- عدم تمويل المجموعات الدينية المتطرفة لان دعم هذه المجموعات يتيح لها ان تنمو وترتكب المزيد من الأعمال ذات المضامين العنفية، لذا يتطلب الأمر إضعاف حوافز التطرف الديني العنيف من خلال تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل

18-بناء الشراكات مع المجتمعات المحلية وتعزيز برامج إعادة التأهيل للتعامل مع التطرف العنيف.

19-تفعيل آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف الذي يستند إلى كيفية تقديم إجابات عدة على كيفية الوقاية من وسائل التواصل الاجتماعي بما فيها الفيس بوك، تويتر، الواتساب، الماسنجر، والفايبر التي وظفتها عصابات داعش الإجرامية، وكيفية وضع آليات المناسبة للحد من ظاهرة الخطاب الإعلامي المتطرف.

20-توظيف خيارات إستراتيجية غير قسرية لمكافحة التطرف العنيف: ان هذه الخيارات يمكن أن تكون لها ادوار تكميلية إلى جانب الطرق التقليدية المتبعة لتطوير إستراتيجية اكثر استدامة، إذ إن هناك العديد من الخيارات والمناهج العلاجية على المستوى الوقائي بهدف التحصين الفكري وتعزيز بدائل المناعة النفسية.

21-انشاء منصة الكترونية تتعامل بشكل آني وسريع مع كل أنواع البلاغات عن حالات التطرف العنيف.

22-. إعداد إستراتيجية وطنية مستقبلية لمكافحة التطرف العنيف تستند إلى الحوار الأولي بين الحكومات والمجتمعات المحلية التي تستهدفها جهود تغذية نزعات التشدد والتجنيد، وفي هذا السياق يشير مفهوم مكافحة التطرف العنيف إلى مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية التي تنطوي على تحديد العوامل المحلية للتشدد والتجنيد لفائدة التطرف العنيف.

هوامش البحث

(1) إدريس عمر، العلاقة بين التطرف الديني_ الإيديولوجي والإرهاب، الحوار المتمدن، العدد(3300)،الموقع على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org, 24/1/2019

(2) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، معجم تاج العروس، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الهداية، ب.ت.، وكذلك ينظر:د. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه، المجلة الليبية العالمية، العدد(28)، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، 25 ايلول، 2017، ص3.

(3) إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(4) عزمي بشارة، في ما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، العدد(14)، القاهرة، أيار، 2015، ص 18

(5)Alex schmid,Frameworks for conceptualizing Terrorism, Terrorism and political violence, 2004, p.375-376.

(6)U.S national counterrorism center, Radicalization: myth and Reality, Retrieved, 2010

(7) د. إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(8)Szlachter, kaczorowski, Radicalization of religious minority groups and the terrorist threat, report from research on religious extremism among islam believers living in Poland, internal security, july, 2012, p.79.

(9)Alex schmid,op.cit, p. 376.

(10)عمروس عمارة، أسس واليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد(5)، العدد(1)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ب.ت، ص 2.

* مفهوم التطرف العنيف قد شاع توظيفه على نطاق واسع بعد قمة مكافحة الإرهاب التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية(واشنطن العاصمة) بداية العام 2015، وعبر الرئيس الأمريكي السابق اوباما أثناءها قائلا: بأن بلاده في حرب مع من يشوهون صورة الإسلام ذاته، ولكن الواقع والمواقف الدولية وخصوصية التجاذبات في المنطقة العربية يؤكدان لنا بأن التعامل مع الظاهرة يظل في سياق معين لا يخرج عن نظرة متعصبة تجاه المسلمين، وللدلالة على ذلك إن كل الجماعات التي تصنف ضمن لائحة الإرهاب هي إسلامية.

(11) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف، الموقع على الرابط الالكتروني: www.refworld.org, 17/1/2019

(12) مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(2)،الجزائر، كانون الأول، 2014، ص ص10-11.

(13)Nielsen Dalgaard, violent Radicalization in Europe: what we know and what we do not know, studies in conflict and Terrorism, 2010, pp.33-35.

(14)Royal Canadian mounted police, Radicalzation: Aguide for the perplexed, national security sestem(NSS), www.rcmp-grc.gc.ca, 24/1/2019.

(15)Horgan Braduk, The psychology of Terrorism, London: Routledge Kilcullen, the Accidental guerilla: Fighting small wars in the midst of abig one, oxford university press, newyork, 2005, pp.21-22.

(16)Schmid, op.cit, pp.17-19.

(17)Alex schmid,op.cit, pp. 21-22.

(18) خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، المجلد(41)، العدد(475)، المستقبل العربي، لبنان، 2018. ص 163.

(19) خالد عبد الغفار ألبياتي، التطرف والسياسة الوطنية، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2018، ص 5.

(20) إيمان رجب، تزايد أهمية إعادة التفكير في قضية التطرف في مصر بعد الثورة، سلسلة بدائل، السنة (6)، العدد(10)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني، 2015، ص ص 5-6.

(21) يوسف ورداني، مداخل مكافحة التطرف بين الشباب، سلسلة بدائل، السنة(6)، العدد(10)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني، 2015.

(22) د. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني، مصدر سبق ذكره، ص ص 11-12.

(23) المصدر نفسه، ص11.

(24) عبد الوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 768-769. وينظر: قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية، مطبعة أسد، بغداد، 1970، ص 37.

* إن النظرة الضيقة للتنشئة الاجتماعية وغياب الطموحات المستقبلية هو ما يحفز الأشخاص إلى التمسك بالعقائد المتطرفة كملاذ لإنقاذهم لما يعانونه من فقدان الطموحات او الرؤى الايجابية للمستقبل.

(25) أنس محمد الطراونة، التطرف والإرهاب، المركز الديمقراطي العربي، الأردن، 2018، ص 2.

(26) منتصر الزيات، ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج، الموقع على الرابط الالكتروني:

www.alzayat.com, 30/1/2019

(27) الإرهاب العابر للحدود، الموقع على الرابط الالكتروني: www. al-Tagheer.com, 31/1/2019

(28) أوليفيه روا، الجهاد المقدس: زمن دين بلا ثقافة، ترجمة: صالح الاشمر، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 27.

(29) أوليفيه روا، مصدر سبق ذكره، ص ص 27-28.

(30)James A piazza, Incubators of terror; Do failed and falling states promote transnational Terrorism, International studies quarterly, vol. 52, No. 3, sep, 2008, pp. 471.

(31)Bartlett. J and Birdwell, from suspects to citizens: preventing violent Extremism in a Big society, www. demos.co.uk, 28/1/2019

(32)Borum.R, Radicalization into violent Extremism: A Review of social science Theories, journal of strategic security, N0.4, 2011m pp. 7-8. www.dx.doi.org, 2/2/2019.

(33) Ibid, pp. 11-12.

(34) خالد صلاح حنفي، مصدر سبق ذكره، ص ص،161، 163.

(35) المصدر نفسه، ص 166. وكذلك ينظر: مذكرة لاهاي –مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني.:

www. hedayah.ae 3/2/2019

(36) المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة لإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني: www. hedayah.ae 3/2/2019

(37) مرحلة أعادة التأهيل والدمج، الكشف، والتدخل، والوقاية، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. hadayat.com, 3/2/2019 وكذلك ينظر: تحسين محمد أنيس شرادقة، التوظيف الإعلامي لشبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الإرهاب (داعش أنموذجا)، الأردن، 2015، ص ص 11-14.

(38) المؤتمر الدولي حول منع ومكافحة التطرف(الراديكالية) والتطرف العنيف المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أبو ظبي، 26-28 ابريل، 2016، ص 12-13.

(39) مي العبد الله، دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية، الرابطة العربية لعلوم الاتصال، الجامعة اللبنانية، 2010، ص32. وكذلك ينظر: فالح فليحان فالح الرويلي، استراتيجيات التنظيمات المتطرفة في التجنيد عبر الانترنت(داعش أنموذجا)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2018، ص ص4-8.

(40) مؤتمر دولي حول منع ومكافحة التطرف(الراديكالية) والتطرف العنيف المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مصدر سبق ذكره.

(41) جمعة النعيمي، الإمارات تتبنى إستراتيجية من ثلاثة محاور لمكافحة الإرهاب والتطرف الموقع على الرابط الالكتروني: www. alittihad.ae,6/2/2019العنيف،ابو ظبي ،

(42) د. علاء إبراهيم الحسيني، نبذ التطرف العنيف وبناء السلام في العراق، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.akhbaar.org/home, 3/2/2019

(43) د.إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص17.

(44) هشام محمود الاقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 155.

(45)Rob Hedin, U.s Terror strategy: Hard and soft power
الموقع على الرابط الالكتروني: www.icnl.org,6/2/2019

(46)Michael Jacobson, Terrorist Dropouts: Learning from Those who have Left ,Washington institute for near East policy,Washington,2010,pp.60-61.

(47) معتز بالله عبد الفتاح، داليا احمد رشدي، منى عقيل القويضي، خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفعالية، ورقة بحثية، جامعة القاهرة مصر، مايو 2006، ص ص 4-5.

(48) معتز بالله عبد الفتاح، داليا احمد رشدي، منى عقيل القويضي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(49)Alex p. schmid, Garry F. Hindle, op.cit, pp.15-16.

(50) حامد زهران، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي، ندوة الأمن القومي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988.

(51) معتز عبد الحميد، تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.alfayhaa.Tv. 5/2/2019

(52) صادق عباس مصطفى، الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، 2011، ص 22.

(53) مي العبد الله، دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية، الرابطة العربية لعلوم الاتصال، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2010.

(54) ورشة عمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، مجلة الدستور الالكترونية، العدد(17239)، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان، 2015.

(55) الأمم المتحدة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، وثيقة عمل، نيويورك، 2009، ص 139.

(56)Al-Badayneh, Diab (2007 (Social Causes of Terrorism in the Arab Society.In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp.132-134.

(57)Li, Q. (2005). Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents? Journal of Conflict Resolution 49 (2), pp.278-280.

(58) الأمم المتحدة، الموقع على الرابط الالكتروني: www.UN.org,5/2/2019

(59) صالح بن رميح الرميح، دور مؤسسات المجتمع الأهلي في مكافحة الإرهاب، في الإرهاب والقرصنة البحرية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص 118-119.

(60) عبيد حسن إسماعيل، أهمية المؤسسات المجتمعية في المحافظة على الأمن الاجتماعي، ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي الأمني ومحاصرة الجريمة، 1996.

(61) عبد الله لؤلؤ، دور التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من أخطار الجريمة والانحراف، جامعة الأمارات، 1997، ص ص 77-78.

(62) راشد محمد وآخرون، دور الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات في التنشئة الاجتماعية وتحصين المجتمع ضد الجريمة والانحراف، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية، 1997، ص ص 78-80.

(63) صالح الوهيبي، ظاهرتا الغلو والإرهاب والموقف منهما، بحث منشور في مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، 2005، ص ص 6-8.

(64) بنت النيل، التنشئة الاجتماعية، الموقع على الرابط الالكتروني: www.alhadidi, files, 4/2/2019

(65) د. مسلم فايز أبو حلو، د. بعاد محمد الخالص، دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل، جامعة القدس، فلسطين الموقع على الرابط الالكتروني:www.Rooad. Net, 19/4/2017 ، وكذلك ينظر أروى بنت عبد الله بن مساعد الفايز، الآثار الأخلاقية للعولمة على الأسرة المسلمة وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض، 2013، ص ص 27-37.